

بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتورة ناتاليا كاتيم بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة 2022

مع وصول عدد سكان العالم مؤخراً إلى 8 مليارات نسمة، يمكننا الاحتفاء بالعديد من مظاهر التقدم الذي أحرزته البشرية. الصحة الأفضل والحياة الأطول هما من أوصلتنا إلى هذه النقطة. غير أنّ الحقيقة المرّة تتمثل في مدى تفاوت مظاهر التقدم تلك، وكيف أنّ العنف المنهجي ضد النساء والفتيات لا يزال يسلب الكثير منهنّ الكرامة والرفاه والحقّ في العيش بسلام.

وسيستمر هذا الأمر طالما أنّ حقوق المرأة وخياراتها تُعامل على أنّها أدنى من حقوق الرجل، وطالما أنّ جسدها لا يُعتبر ملكاً لها وحدها.

يقع العنف ضد النساء والفتيات في كل مكان. يحدث في المنازل والمدارس والشركات والحدائق ووسائل النقل العام والساحات الرياضية، وهو في ازدياد عبر شبكة الإنترنت. وتزداد وتيرته في سياق تغبّر المناخ وفي أوقات الحرب. فبالنسبة إلى النساء والفتيات، لا يوجد مكان آمن تماماً. ولا يزال العنف ضدّهنّ أشدّ انتهاكات حقوق الإنسان تدميراً وفتكاً وأكثرها تجاهلاً في العالم.

إلا أن بالإمكان منع العنف ضد النساء والفتيات منعاً كاملاً. يمكننا وقف هذه الأزمة من خلال العمل بروح من التضامن مع الأعداد المتزايدة من الناس الذين يدافعون عن النساء ويقولون "كفى". لكل شخص الحقّ في الاستقلالية الجسدية والعيش في أمنٍ وأمان.

في هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، يقف صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركائه في الأمم المتحدة وحملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" (UNiTE) التابعة للأمم المتحدة في دعوة الحكومات والحلفاء إلى التحرك فوراً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات باختلاف مشاربهنّ.

أصبح وقف انتشار العنف الذي تسهّله التكنولوجيا أولوية ملحة. فعالم الإنترنت غارق في المضايقات والكرهية وسوء المعاملة، التي يمتد بعضها إلى مساحات غير افتراضية مع ما يترتب على ذلك من عواقب وتبعات مدمرة. ومن المذهل أن ٨٥ في المئة من النساء يتعرّضن للعنف أو يشهدنه عبر شبكة الإنترنت، وفقاً لوحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست. وترتفع هذه النسب في الأماكن التي لا يزال فيها عدم المساواة بين الجنسين عميق الجذور. وقد تتفاقم الإساءة والأذى بسبب عوامل متقاطعة، مثل العرق والإعاقة والدين. ويجب أيضاً أن تأخذ تدابيرنا لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له هذه العوامل بعين الاعتبار.

تعمل حملة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحفيز الوعي العالمي بكيفية تمتع شعارات الشركات وغيرها من المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر بحماية أكبر على شبكة الإنترنت من البشر. فقد ساعدت الحملة في إطلاق حركة عالمية متنوّعة لوقف العنف الذي تسهّله التكنولوجيا، وهي حركة تربط الناشطات في مجال حقوق المرأة بالهيئات التنظيمية الحكومية ومزوّدتي الخدمات التكنولوجية في القطاع الخاص. إنّ الشراكة العالمية للتصدي للمضايقات والإساءات القائمة على نوع الجنس على الإنترنت، التي أنشئت قبل عام واحد فقط، والتي تضمّ صندوق الأمم المتحدة للسكان بين قادته، تقود بالفعل شركات جديدة وحضوراً أكبر وتأثيراً متزايداً.

تتجلى علامات التغيير المتزايدة في التشريعات الجديدة المتعلقة بالسلامة عبر شبكة الإنترنت الصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أدوات لتجهيز مقدمي الخدمات للاستجابة للعنف الذي تسهّله التكنولوجيا. وأطلقت تونس تطبيقاً على الأجهزة الذكية لمساعدة الشباب على التنقل بأمان في عالم الإنترنت. وقد أدمجت الأرجنتين هذه المسألة في مناهج التربية الجنسية الشاملة.

وقد بدأ القطاع الخاص في اتخاذ الإجراءات اللازمة أيضاً. على سبيل المثال، أدخلت بعض شركات التكنولوجيا ضوابط جديدة بشأن عملية تتبّع المواقع عبر شبكة الإنترنت ومشاركة البيانات. وتقوم شركات أخرى بإخفاء المعلومات التعريفية للحدّ من الاستخدام المتحيز للبيانات وحتى استخدامها كسلاح.

تُعدّ جميع هذه التطورات بمثابة نقاط انطلاق جيدة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فإلى جانب القوانين وضوابط السلامة، وعلى الرغم من أهميتها، نحتاج أيضاً إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي ننظر بها إلى حقوق النساء والفتيات في اتخاذ خيارات بشأن أجسادهنّ والعيش في مأمن من العنف. وهذا الأمر يعني التخلص من المعايير الاجتماعية والجنسانية الضارّة وتفكيك جميع العوائق التي تحول دون أعمال هذه الحقوق، بدءاً من الأشخاص الأكثر تهميشاً الذين يتعرّضون لأشدّ أنواع العنف والتمييز جدّة.

دعونا جميعاً نستمد الإلهام من التزام الناشطين والناشطات عبر مختلف القطاعات وفي جميع أنحاء العالم الذين يقومون بحشد الجهود والمضي قدماً، متحدين وعاقدين العزم. انضموا إلى حركة «الحق في امتلاك الجسد» bodyright لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، من أجل الجميع، وإلى الأبد.